

تحديات إعادة بناء الدولة في الساحل الإفريقي
من منظور مقارنة الجوار السيء لليبيا نموذجا.

**The challenges of state rebuilding in the Sahel.□
from a Bad neighbouring perspective the case of lybia**

ميادة بن بريهوم⁽¹⁾ ، طالبة دكتوراه
جامعة باتنة 1 - مخبر الأمن الإنساني
Miada_benbrihoum@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/01/07

تاريخ الإرسال: 2018/12/06

ملخص:

الأمن كمطلب والديمقراطية كمسعى والتنمية كهدف معادلة استمرت خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي أفرزت تغييرا مزدوجا يدعو لضرورة إعادة صياغة جديدة لواقع انتضت فيه الأسباب، الفواعل الهياكل والقيم السائدة في المجتمع الدولي.

وتراجعت نسبيا القوة التحليلية والتفسيرية القائمة على منطق البقاء الفزيائي للدولة أين أعيد بناء المحتوى المعرفي والعملياتي للأمن من منطق كل واحد لنفسه إلى منطق الواحد من أجل الجميع والجميع من أجل الواحد في ظل بروز تهديدات أمنية جديدة غير تماثلية مع الدولة على شاكلة التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة والنزاعات العرقية... إلخ ومعها ظهرت مقاربات تفسيرية حديثة أمنية بإمتمياز كالمقاربة البنائية والأمن المجتمعي ومقاربات سياسية أمنية مقارنة الدولة الفاشلة ومقاربات تنموية أمنية كمقاربة الندرة الإحتياجات والجوار السيء. وشهدت دول الساحل الإفريقي أزمة على مستوى القدرة التمكينية من إعادة بناء الدولة عبر مسار الأجيال الثلاثة مرحلة ما بعد الإستعمار، مرحلة التشييد ومرحلة التسيير والتي أفرزت العجز في البناء والتفعيل المؤسسياتي

(1) - المؤلف المراسل.

والدفع نحو الديمقراطية نتيجة تجاهل الخصوصية المحلية ومحاكاة النموذج الغربي في تبنيتها لشكل الدولة الحديثة مع وقوعها في مأزق الانقلابات العسكرية (موريتانيا ومالي... إلخ) التي تم تغذيتها بأزمات للنظم السياسية المسيطرة من أزمة الشرعية، التوزيع والتغلغل والطبيعة الزبائنية للسلطة مع المهاشة في النظام الإقليمي ووضع دول الجوار جعل مشروع إعادة بناء الدولة في المنطقة مؤجلا.

والجوار السيء طرح وجد تجسيد له عمليا في مدخل تأثيره في إعادة بناء الدولة الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي في عالم ما بعد العقد الثامن من القرن العشرين ومعها بناء سياسات دفاعية جديدة خاصة في ظل محور- ليبيا النيجر مالي- الذي تميز داخله بأزمات متعددة الأوجه مؤسسية، شرعية، ثورات والإحتمال المتزايد للفشل الدولاتي في ظل أنظمة أمنية هشّة وسياسية تقليدية بإمتياز مرتكزة على الإعتبارات ما تحت الدولاتية، تهديدات إرهابية- القاعدة في المغرب الإسلامي تجارة المخدرات والأسلحة... إلخ.

والدراسة تهدف إلى محاولة تسليط الضوء على الدور الفعلي الذي تلعبه الجغرافيا الحدودية بحضور التهديدات الأمنية في تصدير أزمة الفشل الدولاتي في إعادة البناء معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة.

الكلمات المفتاحية:

إعادة البناء الدولاتي- الجوار السيء- الساحل الإفريقي- المركب الأمني الإقليمي- الدولة الفاشلة.

Abstract: □

Security as a requisite and democracy as an effort and development as a goal an equation that continued during the post- cold war period that produced a double change Calls for the need to rephrase a new reality in which the causes, the structures and the values prevailing in the international community have ceased to exist. relatively analytical and explanatory power based on the logic of the physical survival of the State has been reduced where the knowledge and operational content of security has been rebuilt from the logic of each one to

himself to the logic of one for all and all for one In light of the emergence of new security threats asymmetric with the state in the form of terrorist organizations, organized crime and ethnic conflicts, etc, and with it emerged modern approaches to interpretation of security, such as structural approach and community security and security policy approaches to the failed state approach and security development approaches such as scarcity of poor needs and bad borders.

The Sahel countries have experienced a crisis at the level of enabling capacity and the rebuilding of the state through the course of the three generations: Post- colonialism, construction phase, and governance phase, which resulted in state failure in construction and institutional activism and push towards democratization, as a result of ignoring local privacy and mimicking the Western model in its adoption of the modern state model as they occurred in military coups (Mauritania, Mali, etc.) which were fueled by crises of dominant political systems from a crisis of legitimacy, distribution and penetration with fragility in the regional system the situation of the neighboring countries made the project of rebuilding the state in the region postponed. and the bad borders. has been put into practice in the introduction of its impact on the reconstruction of the national state.

In the world after the eighteenth century and with it the construction of new defense policies, especially under the axis - Libya Niger Mali - Which has been characterized by multi-faceted institutional crises, legitimacy, military coups, revolutions and the growing likelihood of international failure under fragile security systems and traditional politics with merit based on considerations Sub- states, terrorist threats - al- Qaeda in the Islamic Maghreb, drug and arms trade, etc.

The study aims to highlight the actual role of border geography in the presence of security threats in the export of the crisis of international failure in reconstruction is based on analytical descriptive method and case study. □

Keywords:

rebuilding the state, bad borders, sahel , regional security complex, the failed state.

مقدمة:

تعتبر عملية إعادة بناء الدولة من المتطلبات الضرورية لبقاء وإستمرار الوجود الإجتماعي والإنساني وعرفت إفريقيا محاولات إعادة بناء الدولة الفاشلة عبر إعادة بناء المؤسسات التي عجزت جزئياً أو كلياً في قدراتها بفعل الأزمات التتموية المتكررة والصراعات الإثنية والعجز الوظيفي التسييري والتهديدات الأمنية الجديدة على شاكلة الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة بأنواعها التي وجدت الجوار السيء بيئةً جاذبة لنشر عدوى التحديات عبر الحدود الإقليمية.

وتعرف منطقة الساحل الإفريقي أزمة على مستوى بناء الدولة منذ مرحلة ما بعد الإستقلال عبر الأجيال الثلاث التي مرت بها وعلى المستوى البنيوي المؤسساتي، النخبوي والمستوى الأمني مما أوجد دول رخوة مستقبلية ومصدرة لمخلفات الفشل السياسي والأمني وفق منطق الدومينو.

ومقاربة الجوار السيء وجدت تجسيدا لها في المنطقة بشكل أكبر بعد سقوط النظام السياسي في ليبيا ما بعد 2011 وتبعاته على مستوى الانقسام المتتابع لأركان الدولة الليبية من إنقسام للسلطة السياسية، الإقليم والتركيبة المجتمعية مما هدد بسقوط الدولة، ولعب الجوار السيء الدور الجغرافي السيء في الإبطاء من المحاولات الليبية لإعادة البناء السياسي بحكم الموقع المركزي للدولة في نقطة تقاطع استراتجية تجعلها منكشفة على كل الجبهات خاصة منها الجنوبية التشادية النيجرية فالمالية بطبيعة متعدية مع طول للحدود المرضية الناقلة للنشاطات الإرهابية وكارتيلات الجريمة المنظمة من تجارة بالمخدرات، الأسلحة والبشر، النزاعات الإثنية والمطالب الانفصالية -للتوارق-... إلخ.

وإنطلاقاً من ذلك نطرح الإشكالية التالية:

كيف تفسر مقاربة الجوار السيء تراجع عملية إعادة بناء الدولة في الساحل الإفريقي في نموذجها الليبي؟

والدراسة مقسمة إلى ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للدراسة

1- الجوار السيء: مقاربة معرفية

2- الإتجاهات النظرية لتفسير إعادة بناء الدولة

3- دور الجوار السيء في فشل عملية إعادة بناء الدولة

المحور الثاني: منطقة الساحل الإفريقي: البنية والفواعل المؤثرة

1- الساحل الإفريقي: دراسة التركيبية البنوية لدول المنطقة

2- الفواعل الداخلية والخارجية المؤثرة في منطقة الساحل الإفريقي

المحور الثالث: فشل إعادة بناء الدولة في ليبيا: القوة التفسيرية للجوار لسيء

1- الإنشار الجوّاري لعدوى التهديد الأمني محور تشاد- النيجر- مالي

2- مسار الدومينو وكرة الثلج في منطقة الساحل الإفريقي

3- المركب الأمني الإقليمي لدول الساحل الإفريقي

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

1- الجوار السيء: مقارنة معرفية

ظاهرة الجوار السيء حسب براون brown هي إحدى الظواهر الأساسية لزيادة التوترات والتهديدات من واقعها القومي ونقلها إلى المستوى الإقليمي فيما يعرف بالنزاعات اللولبية وانتشار النزاع خارج الدولة وهي إحدى المحددات الحاسمة الواجب التركيز عليها في الأيتمولوجيا.

والجوار السيء طرح قدمه أيضا جوزيف ناي على أنه وصف معياري للحساسية والإنجراحية المؤثر في دول المنطقة الواحدة وجعل هته المنطقة منطقة توتر إقليمية خاصة عندما تكون الحدود طويلة حيث تشكل مدخلا أساسيا لضعف البيئة الجيوسياسية والجيوأمنية للدولة وهو ما يسرع من إنتقال التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة والأزمات الإثنية في ظل الدولة الفاشلة حيث لا تشكل تهديد على بقاء الدولة فقط لكن على حياة سكانها وتهديد للأمن الإقليمي بحكم الهجرة وظاهرة اللجوء وانتشار الأمراض والأوبئة.

1-1- الجوار السيء والنزاعات العرقية

يفسر هذا المدخل الحالات بالأكثر التي تكون فيها العرقية مقسمة على أكثر من دولة في نفس الإقليم الجغرافي فحدوث نزاع داخل إحدى الدول وتكون المجموعة العرقية طرف أساسي في النزاع يخلق التضامانات العابرة للحدود أين تخرج المجموعة العرقية عن صمتها وتدخل في مساعدة المجموعة العرقية ذات الارتباط المباشر بها من خلال دعمها بالسلاح خاصة إذا كانت الدولتين على خلاف حدودي وهي السمة الغالبة، أو دعمها سياسيا من خلال الضغط على نظامها السياسي لتقديم الدعم للمجموعة التابعة في دولة الجوار ومثال ذلك إيران في عهد الشاه والضغط لدعم الأكراد بالعراق لإنشاء دولة مستقلة مع عدم منح نفس الدعم لإنشاء دولة للأكراد الإيرانيين في إيران نفسها.

1-2- غياب الدولة وحضور المآزق الأمني الجوّاري

لم تعد الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محددة بنطاق الحدود الإقليمية للدولة، بل تعدى هذا الإطار ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر متعدية للحدود ومثال ذلك الحروب الأهلية وما تتجر عنها من نزوح وإختراقات لحدود الدول المجاورة ومن مصادر التهديد المتعدية للحدود أيضا نجد منظمات الجريمة المنظمة، كالمافيا وتجارة المخدرات وتهريب السلاح... إلخ والتي تجد في أغلب الحالات النقاط العمياء أمنيا ومناطق حدودية تعيش أزمة التغلغل بتعبيرات لوسيان باي ملاذا لها أين تغيب الدولة ويحضر المآزق الأمني. (قحطان، 2017، ص13).

2- الإتجاهات النظرية لتفسير إعادة بناء الدولة

الدولة كتعبير معياري عقلاني عرفت معرفيا فكرا تمجيدا بدأ بالتيار الليبرالي الديمقراطي مرورا بالتيار السلطوي- التعاضدي والتيار الماركسي الهيفيلي لكن أضحى موضوع بناء الدولة من أكثر الموضوعات إثارة للجدل

لأنها لم تعد قرينة بحراك الجماعات التقليدية ومظاهر نشوئها التاريخية بل أضحت قرينة بسياق سوسيو سياسي مفرزا بلورة هيكلية ووظيفية للدولة التقليدية. (الفواز، 2012، ص7).

2-1- التحول في مفهوم الدولة: من البناء إلى إعادة البناء

إن بناء الدولة حمل في الأجنحة التاريخية المعرفية معنيين الأول تصدر المشهد المفاهيمي من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة ما قبل نهاية الحرب الباردة واضعا ضرورة حتمية لبناء الدولة التي أنهكتها الحروب وإعادة صياغة المفهوم على شاكلة " بناء الدولة هو إقامة مؤسسات مستقرة لتحقيق التنمية والأمن بتحرير الدستور وهندسة مؤسسات سياسية تقود التنمية على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والثقافية" بتعبير فوكوياما.

والمفهوم الثاني تطور في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ويعني " إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أضحت تهدد الأمن والسلم العالميين" وفي هذه المرحلة تدخلت الفواعل الخارجية مجسدة أساسا في المنظمات الدولية لمساعدة هذه الدولة على إعادة بناء ذاتها عبر إعادة رسم البنية الهيكلية السياسية والإقتصادية بشكل يحقق القدر الكافي من الإستقرار وتكون مانعة لتصدير الفشل والضعف لدور الجوار في المنطقة. (صاغور، 2008، ص15-16).

وتركز عملية إعادة بناء الدولة على عدة أبعاد أولها: بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ضمانا لامتلاك الحد الأدنى لتأدية وظائفها في إطار مفهوم الدولة القابلة للبقاء، وثانيها: يتمثل في إقرار قواعد وترتيبات جديدة لتداول السلطة وطبيعة نظام الحكم، هذا ما يقتضي إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها الدولة الوطنية منذ الاستقلال، من خلال الانتقال إلى ما يسمى بالدولة الوطنية التنموية القادرة على تصميم وتنفيذ سياسات تعمل على إزالة الطابع الريعي عن الاقتصاد، وإطلاق عملية نمو مستدام على قاعدة صلبة من إنتاج محلي أكثر تنوعا واندماجا، وتعمل أيضا على توزيع المخرجات الإقتصادية على نحو عادل على مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.

2-2- نماذج إعادة بناء الدولة

- نموذج إعادة بناء الدولة المتحول:

وفي هذا الإطار قدم كونور أودفاير "نموذج" بناء الدولة المتقلب" أو المتحول الذي يعد إطار نظري يختلف عن الاستخدام التقليدي لمفهوم "بناء الدولة"، والذي تجسده تجربة دول أوروبا الشرقية في مرحلة ما بعد الشيوعية والتي اكتسبت فيها الدولة سلطة أكبر على المجتمع من خلال قوتها من خلال البيروقراطية أو بصنع الحرب والتي وفرت ظروف مثالية لنشأة سياسة المحسوبية، فهذا النموذج يجعل الأجهزة البيروقراطية تتنافس حول إضفاء الشرعية القانونية على المنتخبين السياسيين الذين يعتمدون سياسة المحسوبية من خلال تضخيم وتسييس الإدارة أو بإعاقة نشاطها، وأرجع أودفاير ذلك إلى عاملين رئيسيين وهما: ضعف المجتمع المدني نظرا لعزوف مجتمعات هذه الدول عن السياسة إلى جانب افتقاد الدولة للشرعية الكافية وعدم تحررها من ماضيها الشيوعي السلطوي والذي يساعد على توليد أطر تنظيمية أخرى تقوم بتضخيم نفسها تعيق نشأة أحزاب سياسية فعالة، فهذه الأطر تعتمد على سياسة المحسوبية في استقطاب قواعد جماهيرية مساندة وفي تسييس البيروقراطية. (Conor , 2004 , p 520)

- نموذج إعادة بناء الدولة غير المستقر: هذا النمط أدى إلى تشكل نمط إعادة بناء الدولة غير مستقر، والذي يسمح بالتغيير من وقت لآخر لكن لا يمكنه تغيير نمط البناء الذي تأسست فيه، ويعود ذلك إلى خصوصية الدول التي لم تشهد قيام تجربة ديمقراطية من شأنها إن تؤدي إلى قيام ديمقراطية مستدامة، ولتغيير هذا النمط يتطلب تجاوز عقدة الماضي بإسقاط نظام الدولة - الحزب والتحول مجددا إلى منطق الدولة وبالانتقال إلى اقتصاد السوق. (Dijkema et Gatelier , 2005, pp 22- 23) .

3- دور الجوار السيء في فشل عملية إعادة بناء الدولة

الدولة كيان مؤسسي لها حضور ثابت في الجغرافيا والتاريخ بمعنى أن الوجود الإنساني الطبيعي لا تكتمل أموره وتتظم إرادات أفرادها إلا بوجود

مؤسسة ناظمة ضمن أبعديات توفيقية مجتمعية داخلية وخارجية (محفوظ، 2004، ص 109).

ومبدأ التخومية أو الجوار حسب باري بوزان يعني وجود دول حدودية جغرافية مسلحة أكثر من اللازم بشكل يخلق مخاوف أمنية شديدة وإطلاق سباق نحو التسلح مثل الهند وباكستان أو بالمقابل وجود دولة ضعيفة أكثر من اللازم يشكل خوف لدول الجوار وما تشكله من مصدر قوي لانتشار التهديدات الأمنية.

وفي هذه الحالة الجوار السيء ينعكس تأثيره على بناء الدولة من جديد لأنها في النهاية بالتعبيرات الجغرافية الدولة هي إقليم جغرافي محدد تؤثر وتتأثر بجيرانها الدوليين ومختلف التحديات الداخلية التي تعيشها هذه الدول، والحصانة الجغرافية تراجع مستواها بالشكل الكبير مع الانتشار المفرط للنتائج العولمة ودرجات الاعتماد المتبادل أين إنتقل العالم من فكرة المقايضة إلى فكرة الاعتماد المتبادل إلى مبدأ الاعتماد المتبادل المركب القائم أمن وإقتصاد وثقافة الدولة مرتبط بمن تجاور على حدودها.

والإشكال الأكبر لتأثير السيء للجوار الجغرافي هو مرتبط بدول العالم الثالث بشكل أكبر أين تغيب وتراجع المستويات الإقتصادية والأمنية والسياسية بالأساس بالتالي الإتجاه التدريجي نحو الفشل الحكومي في التسيير على المستوى النظمي لكن الدولة في النهاية هي ثلاث مكونات مركزية إقليم وسكان وسلطة سياسية فتراجع السلطة السياسية عن أداء مهامها وعجزها عن مواجهة مختلف التحديات والأخطار الداخلية متعلقة أساسا بتحدي الولاء السياسي ومشكل الهوية، أزمة العدالة التوزيعية، أزمات الشرعية والإبتعاد عن الديمقراطية تغذيه التهديدات الأمنية في طابعها الإرهابي والإجرامي سيخلق شبكة عنكبوتية من خطوط التجارة بالمخدرات والأسلحة إضافة إلى إرتفاع معدلات الفقر ونقص التعليم.. كل هذا من شأنه أن يضعف الدولة ويدخلها في مصف الدول الفاشلة.

والفشل الدولاتي ظاهرة ذات بعد إمتدادي بامتياز أين تصدر هذه التحديات وتشكل مدخلا سيء ينخر الدول الجارة بصفة تدريجية خاصة إذا كانت هذه الدول ذات إستعداد مبدئي للفشل نتيجة تلازمية بين الواقع الداخلي المتردي والحالات التي تكون الدولة تعمل على بناء أو إعادة البناء المؤسساتي والسياسي تحتاج دعما إيجابيا من الجوار وليس العكس.

المحور الثاني: منطقة الساحل الإفريقي: البنية والفواعل المؤثرة

1- الساحل الإفريقي: دراسة البنية التركيبية لدول المنطقة

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي ذات أهمية استراتيجية وإقتصادية ومحور إهتمام خارجي منذ القدم لحجم الموارد الطبيعية والإحتياجات المتوفرة مع مفارقات في حجم النمو والتنمية الاقتصادية بالمنطقة وكذا تنوع في البيئة المجتمعية من التركيبية العرقية والقبلية، وإيمولوجيا صعب ضبط حدود منطقة الساحل الإفريقي بإختلاف زاوية التعريف وفي هذه الدراسة نتبنى تعريف تجمع دول الساحل الإفريقي: الساحل الإفريقي هو المنطقة الممتدة من أقصى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي ضامنا السودان وتشاد، جنوب ليبيا النيجر مالي موريتانيا السنغال.

1-1- البنية التاريخية

تشكل الدولة في منطقة الساحل تأثرت زمنيا بمختلف الحضارات التي مرت على المنطقة وكان الإستعمار الفرنسي أكثرها من خلال مؤتمر برلين 1884 أو ما عرف بتخاطف إفريقيا وتطبيق فرنسا الحاصلة على أكبر عدد من دول الساحل الإفريقي (النيجر، مالي، تشاد، السنغال..إلخ) لسياسة فرق تسد عبر تقسيم حدود المنطقة دون أخذ بعين الإعتبار التركيبية المجتمعية وخريطة توزيع الأقليات وتطبيق نظام الحكم المباشر الذي ألغى الثقافة الساحلية مع استخدام الإكراه والعنف مما افرز أنظمة شمولية بعد الاستقلال وساهم في خلق أزمة الدولة (نزيه نضيف، 1967، ص21)

1-2- البنية الاقتصادية

إقتصاديا عرفت دول المنطقة نمط المشاعية الفلاحية الرعوية ذي الطبيعة الإشتراكية ونمط الزراعة البعلية (المعتمدة على الأمطار) بسبب الموجات المتكررة للجفاف، وتجاريا الحدود الفاصلة بين التجارة المشروعة وغير المشروع غير واضحة مع سيطرة شبيهة كاملة للدول الأجنبية على الاستثمار في مجال اليورانيوم والتقيب على النفط فإقتصاديات المنطقة رهينة الأسواق العالمية وأسيرة نسبة هبوط الأمطار السنوية إضافة إلى لافتقارها لقاعدة إقتصادية صلبة وتبعيتها للخارج مع تراجع في مستويات التنمية المحلية.

1-3- البنية المجتمعية

مجتمعا تتميز دول المنطقة بالتنوع الإثني والعرقى فدولة التشاد بها أكثر من 12 عرقية، النيجر 6 عرقيات أساسية، مالي أكثر من 14 عرقية... إلخ وهو ما أفرز الضعف في التجانس المجتمعي ومن ثم السياسي مع صراع على المصالح الضيقة بين مختلف التشكيلات مع تراجع مستويات التنمية البشرية من نسب التعليم، معدل العمر والرعاية الصحية... إلخ (ساتي، 2010، ص101).

1-4- البنية السياسية

الدولة ما بعد الكولونيالية في منطقة الساحل الإفريقي عرفت أزمتا مرضية كتركة إستعمارية تجسدت في أزمة بناء وإستقرار وإستمرارية في ظل تعقد البنية الأمنية وضعف مستويات الولاء المؤسساتي وخلق مشكل المواطنة الجغرافية والمواطنة السياسية إضافة ما مدى شرعية الوصول إلى السلطة إنقلاب موريتانيا 2008، مالي 2013، مع العجز في رقابة المساحات الشاسعة فمثلث كيدال- غاو- تومبوكتو يزيد عن 800 ألف كلم مربع، مع عقيدة الأنظمة السياسية التي أضحت تمتاز بأنظمة زبائنية وباريمونيلية ونيوباتريمونيلية. (مقدم، 2010، ص 125).

2- الفواعل الداخلية والخارجية المؤثرة في منطقة الساحل الإفريقي

تحدد الجغرافيا والتاريخ مظاهر البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي بحكم الموقع المتمركز في نقطة تقاطع استراتيجي يجعل أمنها منكشف مع طول للحدود وإتساع في المساحة جعلها تخضع لتحديات إقتصادية ومجتمعية وسياسية أثقتها جملة من التهديدات الأمنية جعلتها تلقب بمنطقة قوس الأزمات وتلعب الفواعل الداخلية والخارجية الدور الأساسي في تحديد مسار دول المنطقة.

2-1- تأثير الفواعل المحلية والإقليمية

إن القراءة العملية لتأثير الفواعل الداخلية في المنطقة أمينا قائمة على تمدد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

في منطقة جنوب الصحراء وتحول المنطقة إلى أرضية خصبة للتنظيمات الإرهابية في ظل منظومة أقلمة القاعدة منذ 2007، وتنامي شبكات التجارة بالمخدرات بين أمريكا وأوروبا عبر الساحل الإفريقي، وشبكات تجارة السلاح والبشر، كما ساهمت الأزمة التارقية في تنامي المحاولات الانفصالية في المنطقة والحركات التمردية. (الشيشاني، 2009).

إقليميا ساهمت الأزمة النيجيرية باعتبارها المدخل الجنوبي للساحل في تراجع إقتصاديات دول المنطقة خاصة من خلال الصراع حول الموارد في دلتا النيجر وتفاقم التطرف الديني لجماعة بوكو حرام إضافة إلى أزمة القرن الإفريقي في دارفور والصومال.

2-2- تأثير الفواعل الدولية تحت منطلق المصلحة

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي مصدرا لتنافس دولي عال المستوى وفقا لمنطق استباقي مرتبط بترتيبات مستقبلية وهذه القيمة الإستراتيجية اكتسبتها بصورة أكبر غداة الحرب الباردة وثقل الأزمات الاقتصادية الغربية والحاجة لفتح أسواق جديدة قانونية وغير قانونية فغلبة المنطق المصلحي لدول فرنسا والولايات

المتحدة والصين جعلها تتنافس على تحصيل النفوذ في المنطقة بدل المساهمة في وضع برامج فعلية لبناء الأسس الصحيحة للدولة المستقرة.

- **السياسات التنافسية:** تعتبر فرنسا نفسها صاحبة النفوذ التقليدي على المنطقة بحكم التاريخ وسيطرتها لفترة طويلة على اقتصاديات المنطقة لكن محورية الساحل ضمن أولويات القوى الكبرى الولايات المتحدة والصين جعل فرص المنافسة على قطاعات النفط والطاقة والأسلحة مرتفعا ووصولاً لعقد اتفاقيات الحضور العسكري الدائم عبر قواعد عسكرية على شاكلة القاعدة الفرنسية في تشاد في المقابل الولايات المتحدة تبنت استراتيجية الاستباقية ومقاربة الأمن الذكي والقضاء على المسببات الأصلية للتهديدات الأمنية عبر العلاج الأخضر أي القوة الناعمة المركبة دون تجاهل مصالحها في احتواء المد الأوروبي جنوباً ومنعه من تكوين مجال حيوي مستقل. (الرميحي، 2009، ص30).

في المقابل تتجه الصين منذ بداية الألفية بخطوات ثابتة لتوسيع نشاطاتها الاقتصادية في المنطقة خاصة في القطاع الثالث فالمنطقة مصدر للمادة الخام وسوق كبير للمنتجات الصينية.

- **السياسات التدخلية:** في إطار الحضور الدائم لفرنسا في المنطقة وحماية لمصالحها السياسية والاقتصادية

تبنت سياسة التدخل أشهرها: التدخل في موريتانيا بالتسيق مع القوات الموريتانية لمواجهة كتيبة الفرقان 2010 وتدخل في شمال مالي في 2013 بعد الانقلاب العسكري والعمل على سن شبكات عبر الشركات الأمنية الخاصة.

المحور الثالث: فشل إعادة بناء الدولة في ليبيا: القوة التفسيرية للجوار لسيء

1- الإنشار الجوّاري لعدوى التهديد الأمني محور تشاد- النيجر- مالي

تدخل ضمن الآثار السلبية لإنهيار الدولة المجاورة للدولة السليمة نسبياً، فالإضطراب والحرب الأهلية وعدم الإستقرار والتهديدات الأمنية ينقل العدوى للدول ذات المسافات القريبة حدودياً أكثر منه للبعيدة منها، وهو ما يرجح تسليط الضوء للفشل الحكومي للدول المجاورة وهذا المبدأ يرى أنه حتى ولو لم

تصل دول الجوار إلى الفشل المعدي فهي على الأقل تتأثر بالعواقب السلبية للدولة الفاشلة كقيام الإضطرابات السياسية والمجتمعية داخلية كما أقره البنك العالمي أو خاصة إنجراحية على المستوى الحدود تدعّمه الفعل الخطابى للنخب السياسية.

فإنهيار دولة ما يؤدي زعزعة استقرار المنطقة في الشريط الإقليمي عبر مبدأ الإنتشار المكاني لنتائج الفشل وبدأ الإهتمام الأكاديمي والسياسي بمبدأ الإنتشار الإقليمي المحتمل لنتائج إنهيار الدولة على دول الحدودية ويسبب عدم استقرارها مع الأبحاث والدراسات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ومحور تشاد النيجر مالي لعب الدور الأكبر في فشل إعادة بناء الدولة في ليبيا ما بعد الثورة وسقوط نظام القذافي والإنهيار المؤسساتي.

الإشكال الأكبر أن أغلب الدراسات أعطت وحملت ليبيا المسؤولية الأكبر لتهديد المنطقة نتيجة إنشار مخزونات الأسلحة بالشكل الكبير وتسليح المجتمع الليبي وعسكرته من جهة وظهور الميليشيات ذات تنوعية مرجعية وبروز حركات التجارة بالسلاح ذات الإرتباط الحصري ببروز حركات تمردية أو حركات إرهابية بإختلاف مسمياتها أين عجزت الدولة في التعامل الإيجابي معها ما جعل الدول الإقليمية تتخوف من تصدير هذا النموذج إليها وعمدت على تقديم المساعدات التقنية والعسكرية والإقتصادية للخروج من هذا المأزق ولكن يغيب تسليط الضوء على نقاط أكثر تأثيرا وهي الأدوار الفعلية لدول الجارة من تشاد والنيجر ومالي بعلاقة متعدية. (Ellinor, 2015, p46).

أين تنشط القاعدة في المغرب الإسلامي بصورة سابقة عن سقوط النظام في ليبيا وإستمرت بشكل أوسع في الإنتفاع من الوضع الليبي ما بعد الثورة وفي المقابل الدولة هي دولة مؤسسات لكن ليبيا أضحت الولاءات التحتية أو ما تحت الدولة أقوى بكثير خاصة مع الرجوع إلى الواجهة الأزمة التارقية وحركة الأزواد ذات الإنطلاقة من النيجر ومالي. (boilley 2013, p56).

فإعادة بناء الدولة الليبية مرتبط بشديد الإرتباط بالمحور الجوارى السيئ الشريط الجنوبي فمالي اليوم تبقى مصنفة ضمن الدول الفاشلة والمصدرة

للفشل بفعل العدوى المرضية عبر الترابطات عبر إقليمية وهو ما يجعل القديم الجديد يطرح هل إعادة بناء البيت الداخلي الليبي يمكن في ظل جملة التحديات على الشريط الحدودي. (Laurence, 2013, p14).

2- مسار الدومينو وكرة الثلج في منطقة الساحل الإفريقي

مدخل الدومينو ظهر في العقد الخامس من القرن 20 في الوم أ وترى أن بما أن الدولة في منطقة معينة تحت نفوذ الشيوعية فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو وكان شرارة المقاربة كفعل خطابي act of speech من الرئيس الأمريكي إزنهاور في خطابه 1954.

يقوم هذا المدخل في إطار التخطيط الإستراتيجي الأمريكي لمواجهة المد الشيوعي حيث تتسم بالسيطرة على مواقع بعيدة عن ساحة القتال من أجل تفادي سقوط مواقع المجاورة وإبعاد مخاطر تحركات العدو ويفترض هذا المدخل "أن سقوط دولة تحت السيطرة الشيوعية أو رقابتها فتليها دول الجوار". والدراسة ترى أن ارتفاع وانخفاض درجة الديموقراطية في دولة معينة ينتشر ويعدى جيرانها من الدول. ومن ثم فإن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغييراً مماثلاً في الدول المجاورة لها، بما يشبه أثر العدوى فسيطرة الشيوعية على جنوب الفيتنام سينشر العدوى في دول الجوار المنطقة مثل اللاوس، كمبوديا، تايلاندا، بورما، ماليزيا واندونوسي وW.Baldwin رأى أن "الفتنم هي منطقة خطيرة للقتال، ولكن لا يوجد منطقة صافية وسليمة للقتال فيها من أجل الحرية، فلا توجد أماكن جيدة لنموت فيها، فمن الأفضل القتال في الفيتنام - وعلى أبواب الصين- أحسن من القتال في سنوات قادمة في هاواي وفي حدودنا".

وتعرف منطقة الساحل الإفريقي أن وجود دولة تعمل على زعزعة حالة الاستقرار النسبي القائم بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة والمجسدة أساساً منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين في دولة مالي التي عرفت عديد الأزمات السياسية والعسكرية بالأساس المحاولات الانقلابية وتراجع معدلات التنمية والتدخلات الأجنبية وإنشار التهديدات الإرهابية وتمركزها بشكل أكبر في الحدود المالية والأزمة التارقية والصراع مع السلطة السياسية

بالتالي الدولة غير مستقرة تنتشر موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الإقليمي، الواحد تلو الآخر، مع سرعة انتشار مشروطة بأن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية أو متقاربة مع وجود القابلية للتأثر بالموجة وهو ما وظفه دلبيو سترونج حول فكرة الأحجار الدومينو ومبدأ كرة الثلج أين الدول القريبة من الدولة الفاشلة تقع ضمن دائرة الاحتمال لوصول الانهيار بالتدرج فالارتباط الإقليمي جعل ما يحدث في مالي يؤثر بشكل آلي على الواقع في ليبيا مرورا بالحلقة الأضعف إقليميا دولة النيجر. (بومدن وقاسي، 2017، ص 129).

3- المركب الأمني الإقليمي لدول الساحل الإفريقي

المركب الأمني الإقليمي من الصياغات الأكثر حداثة في تحليل وتفسير قضايا الأمن والتي صاغها كل من باري بوزان وأوول ويفر عبر دراستهما عنون بـ "المناطق والقوة وبنية الأمن الدولي". ويرى أن التهديدات الأمنية لا تبقى حبيسة حدودها المحلية أو الوطنية وإنما تتدفق إلى الخارج على مستوى معين من التصعيد والكثافة ويعطي هذا المدخل الأولوية للمستوى الإقليمي في التحليل وذلك بإعتباره المنتج الأساسي للديناميكيات الأمنية، كما إهتم المدخل بالنتائج الأمنية التي تتدفق من المجتمعات نحو المنطقة وما بين المناطق. (بويوش، 2014، ص184).

ويقوم هذا المدخل على خمس متغيرات مستقلة الصداقة، العداوة، التخومية، القوة والإختراق في المقابل المركب الأمني الإقليمي يرتبط بشكل آلي بمؤشرات متعلقة أساسا: الأمن والسلم الداخلي، فعالية السلطة السياسية والإدارة الإقتصادية، قدرة الإدارة على تقديم خدمات.

فهشاشة الدولة وبروز تصورات الدولة المفككة في يمثل حالة الإنفلات الأمني وسيطرة الجماعات المسلحة على كثير من حدود الدول أثر واضح في التأثير على العلاقات الثنائية بين الدول الحدودية.

والمركب الأمني الإقليمي في الساحل الإفريقي إنطلق من دور الجوار السبيء في فشل إعادة الدولة في ليبيا وقدم مدخلا إقتصاديا تعاونيا يقوم على الترفع عن

الأزمات الأمنية وإيجاد الحلول الوسطى إقتصاديا وحتى أمنيا من خلال الدخول في شراكات ومعاهدات في مستواها الرسمي وصولا إلى إنشاء مؤسسات مشتركة تجعل من التعاون والمنفعة الإقتصادية اكبر بديل عن المشاكل الأمنية هو ما ينعكس بالضرورة على الجانب المجتمعي ومن ثم السياسي والعودة إلى عملية بناء الدولة وفقا للأسس الديمقراطية فالتحديات الإقليمية لتكون الحلول أيضا من نفس الصنف الإقليمية تعاونية.

خاتمة

إعادة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي في نموذجها الليبي تحكمه مجموعة من المعطيات الداخلية والخارجية الإقليمية بالأساس أين يلعب الجوار السيء الدور والمدخل الحدودي الأكبر المهدد لفشل إرساء القواعد الأساسية للبناء في ظل وجود بيئة ليبية ذات قابلية شديدة للعطب وانتشار التهديدات الأمنية مما أفرز نماذج مرضية لكارتيلات الجريمة المنظمة والتجارة بالبشر، وضغط التحديات الإقليمية من أزمات القرن الإفريقي والتطرف الديني في نيجيريا ومنطق المصلحة الذي يحكم الدول الغربية التي تركز وجودها على التنافس الإقتصادي بدل الدعم لإساءة قواعد بناء الدولة الليبية الحديثة.

وتتراجع التفسيرات ضمن المرجعيات الكبرى لإعادة البناء للدولة على مؤشر اساسي يتمثل في الإستقرار والوحدة والاتجاه الأساسي نحو استدامة التنمية بالشكل الذي يجعل العدوى الجوارية للتهديدات الأمنية تتراجع أو لا تكون ذات منفعة عكسية ضمن منطقة يرتبط فيها منطق الدومينو والسقوط المتواتر لأحجاره بصورة دورية وتتابعية لشدة الإرتباطات وتشابه البيئات من حيث المستويات المتدنية من مؤشرات الإستقرار السياسي والتداول السلمي على السلطة والشفافية والمحاسبة ودولة القانون والعدالة التوزيعية مما جعل إقتراح المخرج يكون بتبي مقاربات إقتصادية تعاونية عسكرية مشتركة تخفف الأعباء وتجعل من العائد المنفعي للدولة مدخلا لإعادة ترتيبها هيكليا ووظيفا بما يخدم المتطلبات المجتمعية بتعيرا إستون والإستقرارية بتعبيرات فوكوياما.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب

- بوبوش، محمد. (2014). تطورات قضية الصحراء في ظل التحولات الإقليمية والدولية، المغرب: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- الريمحي، محمد. (2009). النفط والعلاقات الدولية، الكويت: عالم المعرفة.
- ساتي، مهدي. (2010). الإسلام والقيم الاجتماعية للجماعات الأرواحية جنوب الصحراء، كلية الآداب جامعة إفريقيا العالمية.
- محفوظ، محمد. (2004). الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، لبنان: المركز الثقافي العربي.
- علي الفواز، حسن. (2012). إشكالات الدولة الوطنية من التاريخ إلى نسق الحداثة، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.
- مقدم، محمد. (2010). القاعدة في المغرب الإسلامي تهريب باسم الإسلام، الجزائر: دار قصبة للنشر.
- نزيه، نضيف مخابيل. (1967). النظم السياسية في إفريقيا تطورها وإتجاهها نحو الوحدة، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ثانيا- المجلات

- الشيشاني، مراد بطل. (2009). القاعدة وقوس الأزمات من الصومال إلى تركيا، السياسة الدولية، العدد 177، مصر: مطابع الأهرام، ص13.
- عربي، بومدين وقاسي، فوزية. (2017). المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي. نحو تفعيل الدبلوماسية الإنسانية، مجلة المستقبل العربي، العدد 456، لبنان: مركز الوحدة العربية، ص127.
- قحطان، عبد الله حارث. (2017). الإنفلات الأمني عبر الحدود وتأثيره في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية والقانون. العدد 1، برلين، ص13.

ثالثا- الرسائل الجامعية

- صاغور، عبد الرزاق. (2008). بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

المراجع باللغة الأجنبية

1- les ouvrages

- boilley, pierre. (2013). **le défi autonomiste dans la zone sahélo- saharienne: l'exemple des touaregs**, paris: ellipses edition.
- Ellinor, Zeino- Mahmalat.(2015). **la crise sécuritaire au sahel**, Maroc: Le centre Maghrébin d'études stratégiques.
- Dijkema, Claske et Gatelier, Karine.(2005). **Processus de transition et reforme de l'état** .Ecole de la paix .
- Laurence, Aida Ammour et autres.(2013). **je reviendrai a Tombouctou**.ixelles éditions.